

النمو العمراني للمجتمعات العمرانية الجديدة بإقليم القاهرة الكبرى في تشكيل المشهد الحالي للقاهرة الكبرى السياسات والاستراتيجيات العمرانية التي وضعت في بدايات السبعينيات. و بينما كانت مصر تمر بعصر الانفتاح والتغيرات الجيوسياسية ، توجهت سياسة الدولة للنموذج الغربي للتوسع العمراني على خلاف العهد السابق التي كانت فيه القاهرة موجهة الى النموذج العمراني السوفيتي ، حيث تتاح المدينة لكل الطبقات ولقد كان نموذج التكنوسيتي آنذاك ينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية مع الاعتماد الكثيف على كانت أيضا بعض دول الخليج العربي تتبع نمطا مشابها في الأمر الذي أشار اليه الباحث الدكتور عبد الباقي إبراهيم في ورقته البحثية عن مستقبل المجتمعات العمرانية الجديدة في عام 1995 حينما ذكر أن الخطوة الأولى في البحث عن النظرية المحلية للتنمية العمرانية في السبعينات كانت عند مراجعة المخططات التفصيلية لمناطق الامتدادات العمرانية لبعض المدن السعودية [14] . أوضح Jones أن مخططي المدن المليونية في الدول النامية دائمي البحث عن حلول عمرانية تمكنهم من تخفيف وبناء المدن الجديدة والضواحي بالقرب من هذه المدن يعتبر منهجا لامركزيا للسيطرة على النمو العمراني وحماية حالة المدن الحالية. ولكن على النقيض من ذلك ، والناتج عن أنماط النقل على المدى الطويل بين وحول المدن الجديدة والقائمة. وعندما نقارن معدلات النمو بتحليل النمو العمراني للمناطق المبنية بإقليم القاهرة الكبرى وتأثيره على الأراضي الزراعية فإن مساحة الكتلة المبنية للمجتمعات العمرانية الجديدة فقط حتى عام 2014 تتجاوز مساحة اقليم القاهرة أي قبل بدء المشروع في السبعينيات من القرن الماضي، ومع ذلك تبين خرائط النمو الحجام الكبير للنمو الذاتي للمدن الأم والقرى المحيطة و معدلا غير مسبوق من التعدي على الاراض الزراعية حيث يبلغ النمو العمراني العشوائي على الأراضي الزراعية 82% من حجم النمو العمراني العشوائي بشكل عام [5]. فإن اختيار مواقع المدن العمرانية الجديدة في عمق الصحراء وبدون ظهير زراعي قريب يعد عاملا مؤثرا ومساهما في زيادة أسعار الغذاء وارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة لزيادة تكلفة نقل السلع والخدمات بشكل عام.